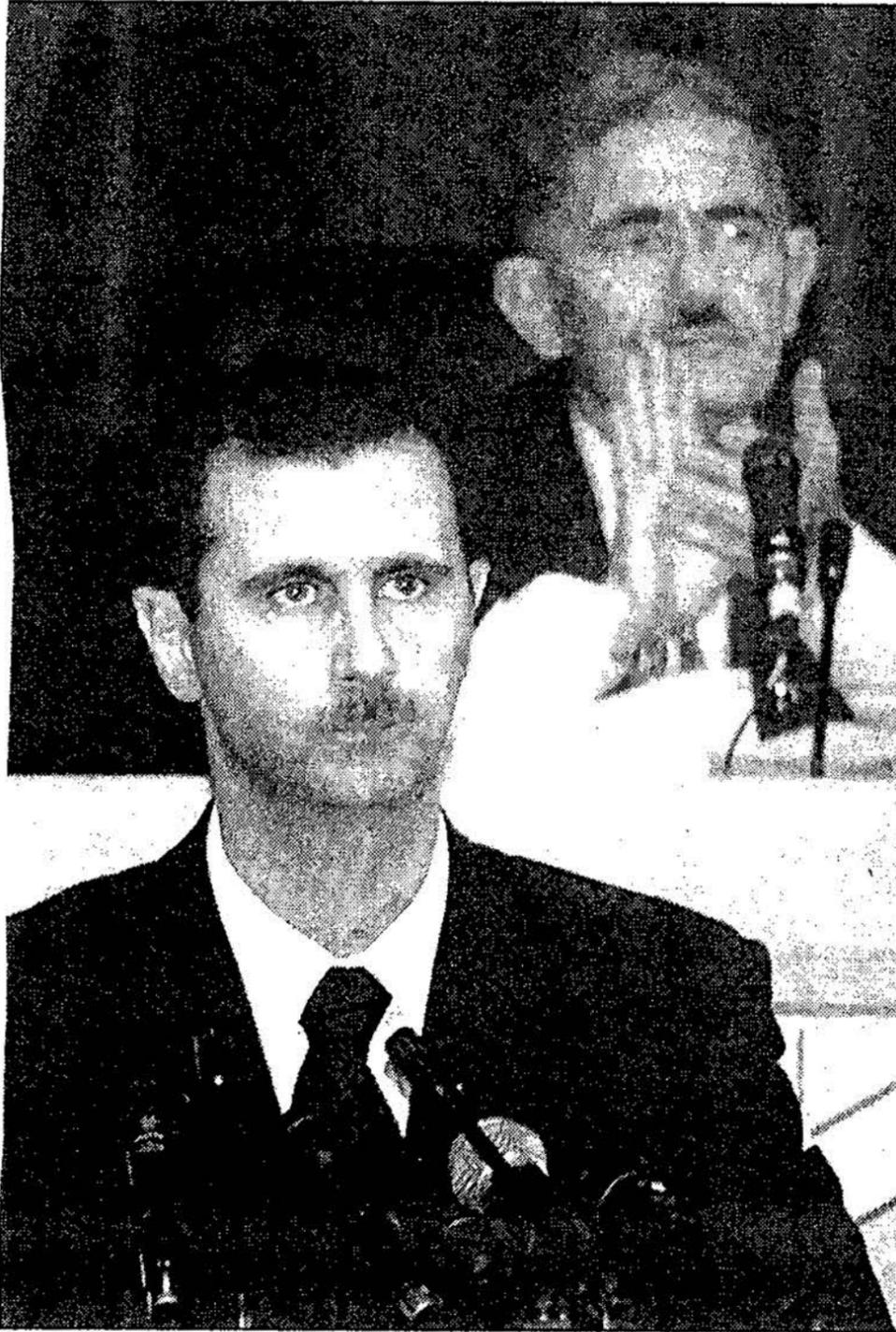


المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢٢ يونيو ٢٠٠٠

القيادة القطرية للبعث تجمع بين التجديد والإبقاء على الحرس القديم في الحزب

التغيير شمل 60 في المائة فقط من أعضائها



بشار الأسد خلال اللقاء كلمته في ختام مؤتمر البعث مساء أول من أمس في دمشق ويظهر وراءه عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب (أ.ف.ب.)

دمشق: رزوق الغاوي والوكالات

أعلن الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي عبد الله الأحمر، أن القيادة القطرية الجديدة للحزب، ستجتمع في غضون يومين، لانتخاب الدكتور بشار الأسد أميناً قطرياً للحزب، بعد أن انتخبه المؤتمر في ختام أعماله أميناً عاماً للجنة المركزي للحزب.

وأضاف الأحمر رداً على سؤال «الشرق الأوسط» حول انتخاب الدكتور بشار الأسد أميناً عاماً للحزب، قائلاً إن هذه المهمة من صلاحيات المؤتمر القومي، وأن المؤتمر القومي هو الوحيد المخول بانتخاب الأمين العام للحزب.

وعما إذا كان هناك موعد محدد لانعقاد المؤتمر القومي لانتخاب الأمين العام، قال الأحمر: ربما يُعقد هذا المؤتمر في غضون الشهرين المقبلين، أو بعد ذلك، لكن من دون أن يحدد موعداً تقريبياً لذلك.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الوجوه الجديدة التي ضمتها القيادة القطرية الجديدة لحزب البعث العربي الاشتراكي، ليست من الجيل الشباب، إذ احتفظت القيادة بالعديد من وجوه الحرس القديم إلا أن الأعضاء الجدد في القيادة السياسية السورية، يجمعون حسب رؤية العارفين بالأمور، بين حداثة الرؤية وعصرية الأسلوب في الإدارة.

وفي إشارة إلى عزمه التوفيق بين الجدد والقدامى أعلن بشار الأسد تمسكه بشعار حزب البعث «الوحدة والحرية والاشتراكية» مؤكداً في الوقت ذاته أن هذه المبادئ يجب أن تكيف وفقاً للظروف.

واعتبر بشار أن الوحدة العربية يمكن أن تتحقق «على مراحل»، مضيفاً أن النموذج الاشتراكي لا يزال قابلاً للاستمرار. وتتفاعل الأوساط السورية بأن التغيير الذي تم، شمل اثني عشر عضواً (نشرت «الشرق الأوسط» أسماءهم في عدد أمس) بمعنى أنه تناول نحو ستين في المائة من قوائم القيادة القطرية السابقة، مع تقليص حجم الوجود العسكري فيها من أربعة أعضاء إلى عضوين فقط، هما الفريق بشار الأسد والعماد أول مصطفى طلاس.

وفي معرض تأكيده النية في السير على طريق قويم صحيح ومعروف الآفاق، قال بشار الأسد ان العلاقة بين الحزب والسلطة التنفيذية، يجب ان تقوم على اساس عدم تجاوز الحزب لدوره وتجنب الأنغماس في تفاصيل العمل الاداري والسلطوي، وبالتالي عدم تجاوز السلطة الادارية لوظيفتها، بمحاولة الهيمنة على المؤسسة الحزبية، مؤكدا ان هذه العلاقة بحاجة الى دراسة موضوعية على المستويات كافة.

غير ان ما اصاب اللجنة المركزية للحزب من تغيير، جاء متقدماً جداً على التغيير الذي طرأ على القيادة القطرية، حيث تناول التغيير نحو ثمانين في المائة من قوام اللجنة السابق، وتم بموجبه استبدال سبعين عضواً من اصل اعضاء اللجنة التسعين، والحفاظ على عشرين عضواً فقط من الاعضاء السابقين.

وإذا لاحظنا ان الاعضاء الجدد في اللجنة المركزية هم من ذوي الاعمار الشابة، يمكننا الاستنتاج ان معالم الإرادة على التحديث في مختلف الميادين الحياتية السورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية موجودة حقا لدى الزعيم الشاب بشار الأسد.

وفي حين لوحظ انخفاض عدد العسكريين في القيادة القطرية، فان عدد هؤلاء بقي كما كان عليه في السابق في اللجنة المركزية حيث ضمت في قوامها الجديد عشرين ضابطاً، واحد برتبة فريق هو الدكتور بشار الأسد، وواحد برتبة عماد اول هو مصطفى طلاس، وتسعة ضباط برتبة

عماد، وستة برتبة لواء، وعقيد واحد، ورائد واحد هو ماهر الأسد شقيق الدكتور بشار الأسد، ومقدم واحد هو مناف طلاس ابن وزير الدفاع السوري.

وعلى الرغم من ضالة نسبة التمثيل النسائي في المؤتمر القطري للحزب، (32 من اصل 650) نحو خمسة في المائة، فإن التمثيل النسائي في اللجنة المركزية (16 من اصل 90) جاء بنسبة ثمانية عشرة في المائة، مما يعكس اهتمام القيادة السورية بالمرأة، ونيتها في اعطائها دوراً اكبر في المرحلة المقبلة، يؤكد ذلك عدد السيدات الكبير نسبياً في مجلس الشعب (26 من اصل 250) اي اكثر من عشرة في المائة، ووجود سيدتين في قوام الحكومة السورية الحالي، (وزيرتين من اصل خمسة وثلاثين وزيراً).

وبالعودة الى ما تضمنه التقريران السياسي والاقتصادي اللذان اقرهما المؤتمر، تتبين معالم توجهات القيادة السياسية السورية، وتوضح ملامح المرحلة المقبلة التي سيتولى الدكتور بشار الأسد قيادتها، والتي بدأت بالتبلور وخاصة على صعيد السياسة الخارجية حيث ان كل ما يصدر عن المسؤولين من تصريحات ومواقف يؤكد استمرار الموقف السياسي السوري وخطاب سورية السياسي حسب ما كان عليه الامر في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد.

فقد اعلن الدكتور بشار الأسد في ختام المؤتمر، تمسكه بنهج والده الراحل حافظ الأسد من حيث مضامين هذه السياسة وثوابتها، ومن حيث ما تتطلبه من مواقف. كما بدأت تلك الملامح تتبلور ايضاً على صعيد المسألة الاقتصادية، ومدى تأثير المسألة في حياة الشعب السوري، الذي يتشكل غالبية من ذوي الدخل المحدود، والذي خسر طبقته الوسطى خلال المرحلة السابقة.

ولدى قراءة ما يفكر فيه قائد سورية الجديد، يمكن ملاحظة السعي لتنشيط الأوضاع الاقتصادية في البلاد، خاصة انه تردد كثيراً في الآونة الاخيرة نية الحكومة احداث بعض التوازن بين الاجور والاسعار، (رفع الاجور بنسب تنسجم الى حد ما مع الاسعار الحالية) مع العمل على تحديد ما امكن تلك الاسعار، ووضع قوانين خاصة بايجارات العقارات السكنية، من شأنها ان تؤدي الى خفض قيمة العقارات السكنية التي وصلت في سورية الى حدود غير منطقية وغير معقولة قياساً للدخل الحالي للفرد، وبالتالي الى خفض بدلات ايجار العقارات السكنية، بما يمكن ان يخفف بعضاً من الاعباء الحياتية المعيشية التي يتحملها المواطن السوري الآن.